

(د) قبول البعثات الفنية وبعثات التدريب وعرض المنح الدراسية في الميادين السالفة الذكر .

(ج) ادل المستخدمين الفنيين وغيرهم من أنواع العاملين بغرض التعاقد معهم وتدريبهم مهنيا وفنيا .

(د) بادل الموظفين والخبراء الحكوميين عند طلب أى من الطرفين .

(هـ) ادل المعلومات بما في ذلك المعلومات الخاصة بالبحث العلمى . وكذلك الكتب والمطبوعات والأفلام ثم التشريعات وإحصائيات التى تناول الميادين الاقتصادية والفنية والعلمية والإدارية .

(المادة الثانية)

عندما يقر أحد الطرفين المتعاقدين خبراء وفنيين إلى الطرف الآخر يتحمل العارذ، المقدم تكاليف المرتبات العادية المطبقة في البلد المقدم ويحمل الطرف المستقبل جميع التكاليف الإضافية المحلية والإعانات وغير ذلك من المصاريف مما يحتمل أن يتفق عليه بين الطرفين .

(المادة الثالثة)

١- يتولى الطرف الذى يعرض على العامل الفنيين والخبراء وغيرهم منحة دراسية للتدريب بمنح الحائزين على مثل هذه المنح الدراسية كافة التسهيلات الضرورية وبيئة برامج للتدريب والإشراف على تنفيذها .

٢- يدفع الطرف العارض ما يلى فيما يتعلق بكل حائز على منحة دراسية :

(أ) إلتانة يومية ثابتة لمقابلة نفقات إقامته ثم .

(ب) جميع ما يلزم للتدريب من تكاليف ونفقات أخرى .

٣- يدفع الطرف المتفع ما يلى فيما يتعلق بكل حائز على منحة دراسية :

(أ) جميع كالف السفر إلى القطر مكان الدراسة ومنه .

(ب) أية نفقات إقامة تتجاوز الإعانة اليومية الثابتة التى يدفعها الطرف العارض، ويسمح بها الطرف المتفع ثم .

(ج) جميع كالف والنفقات الأخرى التى لا تلزم لتدريبه ويسمح بها الطرف المتفع .

(المادة الرابعة)

يمكن لسكان الطرفين أن ينشر إعلانات خاصة بالتدريب والمنح الدراسية طبقا للمروط المتفق عليها .

وزارة الخارجية

قرار بشأن اتفاق التعاون الفنى المعقود بين حكومة
الجمهورية العربية المتحدة وحكومة كينيا

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٣٥٣٥ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٦٤ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الفنى المعقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة كينيا والموقع في نيروبي بتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٣ .

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الفنى المعقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة كينيا والموقع في نيروبي بتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٣ ويعمل به من تاريخ توقيعه ما

محمود رياض

اتفاق التعاون الفنى

بين

حكومة الجمهورية العربية المتحدة

و

حكومة كينيا

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة كينيا وقد سلمتا بأفضلية تدعيم التعاون الفنى في الميدان الاقتصادى ولاحظتا أن المساعدة المتبادلة في الميادين الفنية والعلمية والإدارية تقوى العلاقات الودية التقليدية وتفيد في تهيئتها بين البلدين ، قد اتفقتا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن يقدم إلى الطرف الآخر بناء على طلبه وداخل حدود إمكانياته المساعدة الفنية في مختلف ميادين النشاط الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق بما يلى :

(١) عرض الفنيين والخبراء في الميادين الفنية والعلمية والإدارية .

(المادة الخامسة)

إن أى طرف من الطرفين يستخدم عاملين فنيين من مواطنى الطرف الآخر، مرتبط بكافة الالتزامات المتعلقة باستخدامهم طبقاً للقوانين واللوائح المحلية ولأى اتفاق توظيف يعقد بين الطرفين.

(المادة السادسة)

تتكون لجنة مشتركة تجتمع بالتناوب في بلدى الطرفين المتعاقدين وذلك لتيسير وتهيئة التعاون الاقتصادى والفنى والاشراف على تنفيذ هذا الاتفاق وتوجيهه كي يحقق الأغراض السانقة الذكر .

(المادة السابعة)

١ - يخضع هذا الاتفاق للصادقة عن طريق تبادل الوثائق التى تؤكد أنه قد تمت الموافقة على هذا الاتفاق طبقاً للإجراءات الدستورية المتبعة عند الطرفين .

١ - مع الخضوع للصادقة المتوقعة المذكورة يبدأ العمل بهذا الاتفاق منذ ربح التوقيع عليه من جانب ممثل الطرفين المعتمدين اعتماداً صحيحاً .

٢ - هذا الاتفاق صالح للعمل لمدة ثلاثة أعوام من تاريخ التوقيع عليه وانقضى بمسئلة بعد ذلك مع مراعاة حق كل من الطرفين المتعاقدين فى إنهاء العمل به عند نهاية الفترة الأولى أو أية فترة مماثلة تالية بعد تاريخ التوقيع عليه وذلك باخطار الطرف الآخر كتابة بعزمه على إنهاء العمل بهذا لاتفاق مع إعطائه مهلة سابقة لا تقل عن ستة (٦) أشهر .

٣ - ووقع عليه باللغة الإنجليزية فى نسختين أصليتين كلتاهما معتمدة ، فى نيروبي ، فى هذا اليوم الرابع والعشرين من ديسمبر سنة ألف وتسعمائة وستين .

عن حكومة

كينيا

عن حكومة

الجمهورية العربية المتحدة